

WO/PBC/22/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 أغسطس 2014

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، من 1 إلى 5 سبتمبر 2014

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد الأمانة

1. تتضمن هذه الوثيقة "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" الذي أعدته اللجنة، وهو يشمل الفترة من 1 سبتمبر 2013 إلى 31 أغسطس 2014.

2. وفيما يلي النص المقترح لفقرة القرار.

3. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/22/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي
للجنة الويو الاستشارية المستقلة للرقابة
عن الفترة من 1 سبتمبر 2013 إلى 31 أغسطس 2014

22 أغسطس 2014

المحتويات

5	أولاً. مقدمة
5	ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب عمل
6	ثالثاً. التعديلات المقترحة إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية
7	رابعاً. المسائل المستعرضة
7	ألف. المراجعة الخارجية للحسابات وإعداد التقارير المالي
8	باء. الرقابة الداخلية
10	جيم. متابعة توصيات الرقابة
10	دال. مشروعات التشييد الجديدة
11	هاء. الأخلاقيات
11	واو. مسائل استراتيجية مختارة
12	خامساً. ملاحظات ختامية

أولاً. مقدمة

1. تُقدِّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) - وفقاً لاختصاصاتها - تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية وإلى الجمعية العامة لليوبو.
2. واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي هيئة استشارية تتألف من خبراء خارجيين تساعد الدول الأعضاء على مراقبة عمليات الويبو. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء مُختارين من مجموعات الويبو الجغرافية ويعملون بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وتشمل ولاية اللجنة النهوض بالمراقبة الداخلية وتركيز موارد الرقابة والإشراف على أداء التدقيق. وتستعرض اللجنة أيضاً أنشطة ومشروعات، مثل مشروعات المباني الجديدة، وتشرف عليها.
3. والتقرير السنوي الحالي يشمل الفترة من 1 سبتمبر 2013 إلى 31 أغسطس 2014. ويُقدِّم القسم الثاني من التقرير لمحةً عامةً عن دورات اللجنة وتشكيلها وأساليب عملها. ويُقدِّم القسم الثالث والرابع تفاصيل المسائل التي استعرضتها اللجنة خلال هذه الفترة.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب عمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنة خلال هذه الفترة أربع دورات فصلية: من 26 إلى 29 نوفمبر 2013 (الدورة الحادية والثلاثون)؛ ومن 17 إلى 21 مارس 2014 (الدورة الثانية والثلاثون)؛ ومن 19 إلى 22 مايو 2014 (الدورة الثالثة والثلاثون)؛ ومن 18 إلى 22 أغسطس (الدورة الرابعة والثلاثون). وأصدرت اللجنة - وفقاً لاختصاصاتها - تقريراً فصلياً بعد كل دورة. وامتثالاً لقرار من الجمعية العامة،¹ عُقدت في كل دورة جلسة إعلامية للدول الأعضاء.

تشكيل اللجنة

5. طُبِّق مبدأ التناوب لأعضاء اللجنة في 31 يناير 2014. وكان الأعضاء الثلاثة الخارجون:

- السيد كجيل لارسون (المجموعة باء)
- والسيد ما فانغ (الصين)
- والسيدة ماريا بياتريز سانز ريدرادو (المجموعة باء).

والأعضاء الثلاثة الجدد هم:

- السيد غابور آمون (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)
- والسيد إغبرت كالتنباخ (المجموعة باء)
- والسيد تشانغ غوانغليانغ (الصين)

والأعضاء الأربعة المستمرون هم:

- السيد أنول شاترجي (المجموعة الآسيوية)

¹ الوثيقة WO/GA/34/15

- والسيد نيكولاي لوزنسكي (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)
- والسيدة ماري نكويي (المجموعة الأفريقية)
- والسيد فرناندو نكيتين (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)

6. ولا تزال اللجنة بعد التناوب تعكس المزيج الصحيح من المهارات والخبرات والتوافق في تشكيلها.

7. واشتركت الأمانة مع أعضاء اللجنة المستمرين في إعداد وتقديم برنامج تعريفي لأعضاء اللجنة الجدد، كما حدث في عام 2011. وفي إطار هذا البرنامج، خطب رئيس الجمعية العامة في اللجنة بناءً على دعوتها. وجرى تبادل وجهات النظر، بما فيها وجهات النظر الخاصة بدور اللجنة في تعزيز الشفافية والانفتاح في المنظمة. وتتطلع اللجنة إلى فرص مستقبلية للاجتماع بأعضاء مكتب الجمعية العامة وأعضاء لجنة البرنامج والميزانية.

8. وأعدت اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين (ديسمبر 2013) انتخاب السيد فرناندو نكيتين رئيساً والسيدة ماري نكويي نائبة للرئيس.

أساليب العمل

9. ليست اللجنة هيئةً تشغيليةً، بل تستند ملاحظاتها إلى المعلومات التي تقدمها الأمانة أو مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون أو كلاهما. وتمثل أساليب عملها في استعراض الوثائق وإجراء مناقشات مع مسؤولي الأمانة ومع مراجع الحسابات الخارجي، وبلي ذلك إجراء مداورات داخلية للتوصل إلى توافق في الآراء.

ثالثاً. التعديلات المقترحة إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية

10. استعرضت اللجنة ميثاق الويبو للرقابة الداخلية بالتشاور مع مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، واقترحت بعض التعديلات على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/22/22. وفيما يلي التعديلات الرئيسية المقترحة:

- أ) تغيير اسم "شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية" إلى "شعبة الرقابة الداخلية" (لأن التدقيق الداخلي جزء لا يتجزأ من الرقابة الداخلية، ولا يوجد مبرر للإشارة إلى وظيفة التدقيق وحدها من بين سائر وظائف الرقابة الأخرى)؛
- ب) وتوضيح الطابع الإلزامي للمعايير الواجبة التطبيق في التدقيق والتقييم والتحقيق على المستوى الداخلي؛
- ج) وتعزيز مشاركة اللجنة في إعداد خطة عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ("المراجعة وتقديم المشورة")؛
- د) وإدراج قسم جديد عن "تضارب المصالح" يتناول مختلف حالات تضارب المصالح المحتمل، لا سيما تلك المتعلقة بالتحقيقات؛
- هـ) وتوسيع إمكانية تقديم الشكاوى المتعلقة بادعاءات سوء السلوك إلى "أي جهة رقابية أخرى داخلية أو خارجية"؛
- و) والسماح بالفاذ العام إلى تقارير التدقيق والتقييم الصادرة عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، مع النص على جواز عدم الكشف عن تقارير معينة أو حججها بصفة استثنائية لأسباب محددة؛

ز) وإبراز الحاجة إلى حدوث تفاعل بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وغيرها من الجهات الرقابية المعنية بضمان الجودة، فضلاً عن مكتب الأخلاقيات وأمين المظالم؛

ح) وتوضيح النص الخاص بإقالة مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ("استناداً إلى أسباب محددة")؛

ط) وتمديد أجل وظيفة مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، لشاغلي هذا المنصب مستقبلاً، إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد (وهي نفس المدة المحددة لمراجع الحسابات الخارجي).

11. وتلقت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين عدداً من الاقتراحات من اثنتين من الدول الأعضاء بهدف زيادة الوضوح والشفافية. ونظرت اللجنة في تلك الاقتراحات بالتفصيل، وقدمت تعقيباتها في مناقشات غير رسمية مع ممثلي هاتين الدولتين.

رابعاً. المسائل المستعرضة

ألف. المراجعة الخارجية للحسابات وإعداد التقارير المالية

التدقيق الخارجي

12. اجتمعت اللجنة بمراجع الحسابات الخارجي في دورتها الثانية والثلاثين لمناقشة موضوعات خطة العمل الخاصة بمراجع الحسابات الخارجي للثنائية 15/2014، واجتمعت به مرة أخرى في دورتها الرابعة والثلاثين لمناقشة مشروع تقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى الدول الأعضاء. وتأسف اللجنة لعدم توفر التقرير النهائي في موعد الدورة.

13. وذكرت اللجنة أن مراجع الحسابات الخارجي قد أعرب عن رأي غير مشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية لعام 2013.

14. وطلبت اللجنة توضيحاً بشأن نطاق بعض توصيات مراجع الحسابات، واقترحت تصنيف التوصيات الواردة في التقرير حسب درجة الأولوية.

15. وذكرت اللجنة أن بعض القضايا الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي تشير إلى تباين وجهات النظر بين المراجع والإدارة. وناقشت اللجنة هذه القضايا مع الإدارة، وقدمت اقتراحات لحلها.

16. واستعرضت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للثنائية 15/2014، وسوف تستعرض اللجنة هذه الخطة في دورتها المقبلة في سياق استعراض لمشروع خطة عمل 2015 الخاصة بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من أجل ضمان التنسيق وتجنب تكرار جهود مراجعة الحسابات.

إعداد التقارير المالية

17. استعرضت اللجنة - في دورتها الثالثة والثلاثين - مع الإدارة البيانات المالية غير المدققة لعام 2013 ونسخة لاحقة من البيانات نفسها مع تغييرات تعكس تعليقات مراجع الحسابات الخارجي. وطلبت اللجنة توضيحات بشأن عدد من النقاط، منها التغيير الحادث في السياسة المحاسبية المعتمدة لقيود إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإدارة الخزانة. وكانت اللجنة بوجه عام سعيدة بزيادة قيمة معلومات البيانات المالية.

18. وفي تلك الدورة، قدّم خبير الويبو المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عرضاً عن جوانب هذه المعايير في بيانات الويبو المالية لعام 2013 التي رأت اللجنة أنها واضحة جداً وغنية بالمعلومات. وأوصت اللجنة بإتاحة عرض مشابه عن هذه المعايير للدول الأعضاء.

19. وتلقت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين البيانات المالية المُدقّقة لعام 2013، وذكرت أنه لم تحدث أي تغييرات في النسخة غير النهائية التي استعرضتها في دورتها الثالثة والثلاثين.

20. وذكرت اللجنة أيضاً أن الأمانة سوف تُقدّم إلى لجنة البرنامج والميزانية وثيقة بشأن "استعراض وضع الويبو المالي وسياساتها المتعلقة بالأموال الاحتياطية" (WO/PBC/22/28). ورَحّبت اللجنة بالجهود التي بذلتها الإدارة لتوضيح مسألة الأموال الاحتياطية. وقد أجرت اللجنة بالفعل مناقشات عديدة مع الإدارة بشأن الأموال الاحتياطية في سياق إعداد التقارير المالية، وتتطلع اللجنة إلى استمرار المناقشات في إطار هذا الاستعراض.

باء. الرقابة الداخلية

موارد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وموظفيها

21. كان مجموع الوظائف في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية 11 وظيفةً خلال هذه الفترة. وأصبح منصب رئيس قسم التحقيقات شاغراً في يناير 2014؛ وعيّن رئيسٌ جديدٌ للقسم في يوليو 2014. ونتيجةً لذلك أصبح منصب كبير المحققين شاغراً. وظلت جميع الوظائف الأخرى مشغولةً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتفق اللجنة مع تقدير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في أن المستوى العام لموارد الشعبة يبدو، اعتباراً من اليوم، كافياً للقيام برقابة داخلية مناسبة في الويبو. وأحاطت اللجنة علماً باقتراح المدير الداعي إلى تحويل منصب كبير المحققين الشاغر إلى منصب كبير مُقيّمين، وذلك استجابةً لنتائج الاستعراض الخارجي لوظيفة التقييم ونتائج استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو الخاص بوحدة التفتيش المشتركة.

خطة عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

22. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة التقارير المرحلية الفصلية المُقدّمة من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تنفيذ خطة العمل، وناقشت تنفيذ خطة العمل مع المدير في كل دورة من دوراتها. ومن دواعي سرور اللجنة أن ترى أن خطة عمل الشعبة لعام 2013 تُقدّمت بالكامل، وأن خطة عمل عام 2014 لا تزال تسير على ما يرام. وأحاطت اللجنة علماً في دورتها الثانية والثلاثين بخطة عمل الشعبة لعام 2014، وكانت مقتنعة بأن شتى مهام الرقابة المُخطّطة من المتوقع أن تضمن شمول الرقابة الداخلية في الويبو على نحوٍ كافٍ.

التقييم الخارجي لجودة التدقيق الداخلي ولوظائف التقييم

23. استعرضت اللجنة التقييمات الخارجية للتدقيق الداخلي ولوظائف التقييم على التوالي. وأثنت على مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية فيما يخص نتائج التقييم الإيجابية للغاية لوظيفة التدقيق الداخلي، والتي أثبتت التوافق العام للشعبة مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وذكرت أن الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي والدول الأعضاء يمكنهم الاعتماد على عمل تلك الوظيفة. وقدّرت وظيفة التقييم بأنها متسقة عموماً مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG). ومن دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد وضعت خطط عمل لتناول المجالات بمزيد من التحسين، بما في ذلك تعزيز القدرة على التقييم، وقد بدأت في تنفيذ هذه الخطط. وسوف تستعرض اللجنة حالة التنفيذ في دورات مقبلة.

التدقيق الداخلي

24. اتبعت اللجنة خلال هذه الفترة أسلوباً عاماً لاستعراض تقارير التدقيق الداخلي والتقييم، كلما أمكن، بالاشتراك مع الإدارة (بوصفهم متلقين للتقارير) وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية؛ ووضعت نهجاً يُسهّل فهم اللجنة لسياق الأعمال التجارية وتقدير الإدارة للمخاطر وكيفية تنفيذ التوصيات ومواعيد تنفيذها.

25. وجرى استعراض ثمانية من تقارير التدقيق الداخلي، هي على التوالي: أمن المعلومات، وعمليات تحقيق الإيرادات في نظامي مدريد ولاهاي، ونهاية خدمة الموظفين، وترحيل البيانات إلى النظام الجديد لإدارة الموارد البشرية، والإدارة القائمة على النتائج، والصناديق الاستثنائية، وإدارة الأحداث، وإدارة استحقاقات الموظفين ومستحقاتهم.

26. وقدمت اللجنة توصية بشأن عملية تخطيط أعمال الإدارة والتحسينات التي تُلاحظ في وقت لاحق. وكان من دواعي سرور اللجنة أيضاً أن لاحظت من محتوى تقارير التدقيق الداخلي التي استعرضتها في دورتها الثالثة والثلاثين وجود حوار متواصل بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والإدارة، وتنفيذ بعض التوصيات خلال مرحلة أعمال التدقيق الميدانية.

27. ويشير التقرير الخاص بإدارة استحقاقات الموظفين ومستحقاتهم عدداً من مشاكل الرقابة الداخلية مع الآثار المالية المحتملة التي ترى اللجنة أنها مدعاة للقلق. وتوصي اللجنة بأن تجعل الوبو سياساتها وإجراءاتها متواءمة مع الممارسات المعمول بها في غيرها من المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد.

التقييم

28. جرى استعراض أربعة تقارير تقييمية، هي على التوالي: برنامج الوبو الخاص بقانون البراءات، وحافضة بلد (تايلند)، وخدمات الدعم المُقدّمة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وتبادل المعارف.

29. ونتائج التقرير التقييمي الخاص بتبادل المعارف في الوبو ترتبط بنتائج استعراض الإدارة والتنظيم في الوبو الخاص بوحدة التفتيش المشتركة. وتود اللجنة أن تسلط الضوء على الحاجة إلى نظام لإدارة المحتوى وإلى سياسة رسمية لتبادل المعارف.

التحقيق

30. أُطلعت اللجنة بانتظام على حالة قضايا التحقيقات الجارية ونتائجها. وفي العديد من القضايا، قدّمت اللجنة المشورة بشأن حالات تضارب المصالح من أجل تخفيف وتقليل آثارها، وذلك بناءً على طلب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

31. وعند استعراض إحصائيات القضايا، أحاطت اللجنة علماً بارتفاع نسبة الشكاوى الناجمة عن نزاعات ومظالم تتعلق بمكان العمل. وحُكم على معظم هذه الشكاوى بعد التقييم الأولي أو بعد إجراء تحقيق وافٍ أنها لا تستند إلى دليل. واللجنة يساورها القلق إزاء الاستخدام الكثيف لموارد التحقيقات في مثل هذه القضايا. وتتوقع من السياسات الجديدة الخاصة بتسوية النزاعات والمظالم المتعلقة بمكان العمل – التي قُدمت في عام 2014 – أن تسمح لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بتركيز أنشطتها على قضايا سوء السلوك الأساسية. كما تشجع اللجنة بشدة الإدارة على مواصلة تعزيز التسوية غير الرسمية للنزاعات والمظالم، لأن التحقيق ينبغي أن يكون هو الملاذ الأخير.

32. وتُرَجَّب اللجنة بتقييم مخاطر الغش الذي أجرته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وتتوقع أن يقود الويبو إلى تكثيف جهودها لتعزيز مكافحة الغش والفساد وردعها واكتشافها.

جيم. متابعة توصيات الرقابة

33. وافقت الجمعية العامة في أكتوبر 2013 على توصيات لجنة البرنامج والميزانية التي تدعو إلى أن تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة استعراض ومراقبة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي والخارجي وفقاً لولايتها، وأن تتابع تنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة.

توصيات الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي

34. ركزت اللجنة خلال هذه الفترة على جوانب مُحدَّدة من عملية المتابعة، منها التحديد المبكر لمعايير الإقفال، وتخطيط العمل، وتحديث تقدير المخاطر. وعلاوة على ذلك، شرعت اللجنة - على أساس ربع سنوي - في استعراض توصيات ذات مخاطر عالية جداً وتوصيات عالية المخاطر أُغلقت دون تنفيذ، والنوع الثاني مصحوب بقبول الإدارة للمخاطر المتبقية. وأوصت اللجنة بإنشاء آلية استعراض للتوصيات التي يزيد عمرها على ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة تنسيق هذه التوصيات أو إعادة صياغتها أو كلا الأمرين معاً حسب الاقتضاء.

35. وفي شهر أغسطس 2014، كانت هناك 195 توصية مفتوحة، وكان عمر 85 في المائة من هذه التوصيات أقل من 18 شهراً. وهناك توصيتان ذواتا أولوية عالية جداً و121 توصية ذات أولوية عالية.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة

استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو

36. اجتمعت اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين بمفتشي وحدة التفتيش المشتركة لتبادل الآراء بشأن استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو (JIU/REP/2014/2) الذي اكتمل مؤخراً، وحضر الأمين التنفيذي الاجتماع أيضاً. واستعرضت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين تعليقات الأمانة على الاستعراض المذكور آنفاً، وكان من دواعي سرور اللجنة أن علمت أن الإدارة قبلت جميع التوصيات الموجهة إليها وشرعت بالفعل في تنفيذها.

تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الهيئات التشريعية للويبو

37. طبقاً لقرار الجمعية العامة بتكليف اللجنة باستعراض جميع توصيات التدقيق ومراقبتها، بما في ذلك توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ناقشت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المفتوحة لوحدة التفتيش المشتركة مع أعضاء الإدارة المعنيين. ولاحظت اللجنة وجود تقدم في هذا الصدد.

دال. مشروعات التشييد الجديدة

38. كلِّفت اللجنة أيضاً بمراقبة مشروع تشييد المبنى الإداري الجديد منذ بدايته، واتَّسع نطاق هذا الدور لاحقاً ليشمل مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة.

39. واجتمعت اللجنة خلال هذه الفترة بمساعد المدير العام للإدارة والتسيير ومدير شعبة البنى التحتية للمباني في كل دورة فصلية، وتلقت تقارير مرحلية مُفضَّلة.

40. وكانت اللجنة قد تلقت من قبل تقريراً من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بعنوان "التدقيق في مشروعات البناء للويبو" (IA/2012-06). وكانت اللجنة قد ذكرت أن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة أوشك على الانتهاء وأن القاعة سوف تُفتتح في سبتمبر 2014. ومع ذلك سوف تواصل متابعة التوصية المفتوحة المتبقية بخصوص المشروع.

41. وقد أُتيحت للجنة في دورتها الرابعة والثلاثين فرصة إجراء مناقشة مع الإدارة بشأن مشروع التقرير المُقدّم من مراجع الحسابات الخارجي عن "مشروع بناء قاعة المؤتمرات الجديدة". وسوف تدرس اللجنة التقرير النهائي المُقدّم من مراجع الحسابات الخارجي إلى جانب ردود الإدارة على القضايا المثارة والتوصيات المُقدّمة. وسوف تُجرى أيضاً متابعة توصيات مراجع الحسابات الخارجي على ضوء ذلك.

هاء. الأخلاقيات

42. تنص اختصاصات اللجنة على النهوض بالمراقبة الداخلية من خلال جملة أمور منها استعراض الترتيبات المتعلقة بالتحقق والمقابلة في مجالات مثل أخلاقيات المهنة والكشف المالي ومنع الغش وسوء التصرف.

43. واجتمعت اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين برئيس مكتب الأخلاقيات، وأحاطت علماً بالعزم على تعزيز نظام الكشف المالي في الويبو. واللجنة مستعدة لاستعراض سياسة الكشف المالي الجديدة المقترحة وتقديم المشورة بشأنها.

44. ونظراً لاستقلال وظيفة الأخلاقيات عن جميع البرامج الأخرى في الويبو، تقترح اللجنة أن تنظر الإدارة في إصدار التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات في شكل تقرير مستقل بذاته لتقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية بدلاً من إصداره في شكل مرفق لتقرير الموارد البشرية.

45. وترى اللجنة أيضاً أن خطة العمل السنوية لمكتب الأخلاقيات يمكن أن تستفيد من استعراض اللجنة لها وتقديم المشورة بشأنها قبل أن تُصاغ في شكلها النهائي.

واو. مسائل استراتيجية مختارة

46. استعرضت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين وثائق مختارة أُعدت للدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، وأبدت الملاحظات التالية:

أداء البرنامج والمراجعات المالية

47. لاحظت اللجنة حدوث تحسن كبير في نوعية المعلومات الواردة في تقرير أداء البرنامج. وأكد ذلك تقرير التثبيت الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ولاحظت اللجنة أيضاً أن هناك حاجة إلى مزيد من التحسين لأن عدداً من برامج الويبو لا يزال يواجه تحديات في جمع بيانات كافية وشاملة ومناسبة وتحليلها والإبلاغ عنها للتمكن من إجراء تقييم للأداء.

48. ولاحظت اللجنة مع القلق عدد التقارير التي تُقدّم في هذا المجال، وحجمها المتزايد، ومقدار المعلومات المكررة. لذا ترحب اللجنة باقتراح الأمانة بشأن إصلاح وتحسين أداء البرنامج والتقارير المالية (WO/PBC/22/27) كخطوة لتوحيد التقارير، وتجنب التكرار، وتقليل عدد التقارير بشكل ملحوظ.

تقرير مرحلي بشأن مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية

49. استعرضت اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين الخطة الرأسمالية الرئيسية 2014-2019. واقترحت اللجنة إدخال عدد من التغييرات على شكل الخطة من أجل تعزيز قيمة معلوماتها، مما يجعل تقديرات التكاليف أكثر شفافية، ويربط الخطة بالاستراتيجيات التنظيمية، ويجعل دورة الإبلاغ الخاصة بالخطة متوائمة مع التخطيط واعداد التقارير كل سنتين في الوبو. وكان من دواعي سرور اللجنة أن رأت أن التغييرات المقترحة مطبقة الآن في شكل مُنْفَح للخطة الرأسمالية الرئيسية قدّمته الأمانة إلى اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين. وسوف تستخدم الإدارة هذا الشكل المُنْفَح في الوثائق التي تقدمها في المستقبل.

التقرير السنوي عن الموارد البشرية

50. أحاطت اللجنة علماً مع الموافقة بالتقرير المُقَدَّم من مدير إدارة الموارد البشرية، لا سيما فيما يتعلق بالتركيز على تبديد القلق الذي يساور الدول الأعضاء بخصوص التمثيل الجغرافي العادل.

خامساً. ملاحظات ختامية

51. تود اللجنة أن تشكر المدير العام والإدارة ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على وقتهم، وعلى وضوحهم وانفتاحهم في التفاعل معها، وعلى إتاحة الوثائق في الوقت المناسب.

[نهاية الوثيقة]